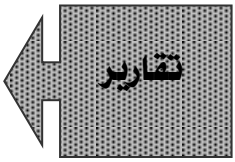

ندوة تطوير العلوم الفقهية

٥-٨ آبريل - ٢٠٠٨ سلطنة عمان

اختتمت بجامع السلطان قابوس الأكبر بالعاصمة العمانية مسقط، الندوة السابعة في سلسلة ندوات تطور العلوم الفقهية والتي سلطت الضوء على (تقنين وتجديد الفقه الإسلامي المعاصر) واستمرت أربعة أيام.

وثمنت الندوة في ختامها الجهود التي بذلت لتقنين الفقه الإسلامي فردية كانت أو عملا مؤسسيا وفي مجال فقهي واحد أو مجالات عدة وفي إطار مذهبي محصور أو منفتح وتعتبره جهدا مشكورا وسعيا مبرورا موصية بضرورة اهتمام المجامع الفقهية في برامجها الدورية بهذا المشروع الحضاري. وأوصت الندوة على ان يكون التجديد الفقهي يرتبط فيه الدليل التفصيلي في استنباط الحكم الشرعي بالمقصد الكلي للشارع، وضرورة مراعاة العلاقة بين الدليل والمقصد حين التجديد، بل وطرحه كموضوع ندوات وسبيل دراسات معمقة، دفعا لعملية الاجتهاد الفقهي في النوازل والمستجدات، وتحقيقا لمصالح الأمة وملامسة لواقعهم المعيشي، وضرورة الاستفادة من العلوم الاجتماعية ومناهجها في تجديد الفقه الإسلامي وصياغة منهجية تكاملية بين هذه العلوم، والعناية بجمع مسائل الفقه في أبواب كبرى تعرف بالنظريات الفقهية، كنظرية الضمان ونظرية الضرر ونظرية العقد وغيرها لإظهار السبق الحضاري لهذا الكنز الفقهي في تأسيس مثل هذه النظريات.

وأوصت الندوة بضرورة العناية بنماذج التجديد في تراثنا الفقهي ودراستها دراسة

ناقدة نستفيد من ايجابياتها، وتصوب مآخذها مع وضعها في إطارها التأريخي، وتحديد منهجية الانتفاع منها وإحياء منهج الاستنباط والاستدلال الذي قام عليه الفقه في عهده الذهبي، وتفعيل العقل الفقهي ليكون عقل فهم ونقد لا مجرد حفظ وترديد يدرك العلة، ويرمى إلى المقصد ويستهدف الغايات التي قررها القرآن وجسدتها سنة المصطفى(ص) في حياة الإنسان.

وأكدت التوصيات على أهمية فقه المقاصد وما يمكن أن يؤديه من ادوار إصلاحية مهمة مع ضرورة الالتفات إلى الضوابط الشرعية التي تحصن الناس من الذوبان والانفلات كما تصونهم من التحجر والجمود والتغلب على المعوقات والصعوبات التي تقف في وجه عملية التقنين.

وأشارت التوصيات إلى ضرورة إخضاع عملية التقنين لمراجعات مستمرة تضمن مواكبة مستجدات العصر، الأمر الذي يستدعي تشكيل لجان متخصصة لمتابعة هذا العمل لضمان استمراريته وفق اقتضاء الحاجة، واستدعاء الظروف وضرورة، التأكيد على أهمية الإعلام، وما يمكن أن يؤدية من أدوار كبيرة وفاعلة في خدمة مقاصد الشريعة وفي تعميق وترسيخ ثقافتها النافعة؛ وهو ما يعني ضرورة التفكير في إيجاد البرامج والآليات، وتطويرها بما يمكن وسائل الإعلام المختلفة من أداء دورها المفترض في خدمة الدين وشريعته الإنسانية الخالدة.

وتضمنت التوصيات التأكيد على أن تولي الحقول العلمية عنايتها بدراسة التقنين وتوجيه طلاب الدراسات العليا إلى هذا الجانب الحيوي من فقهنا الإسلامي مع اعتماد الفقه المقارن للمذاهب السائدة في عالمنا الإسلامي اليوم دون استثناء والتأكيد على ضرورة إبراز إسهامات فقهاء عمان خاصة والفقه الاباضي بصفة عامة.

كما أوصت الندوة بضرورة تقنين الفقه الجنائي وان عدم اكتمال منظومة التشريعات الداعية لتطبيقه لا يعني الإعراض عن أحكامه إذا ما قيدت بنوده بضوابط تحقق حال تنزيله في الواقع ودعت أهل الاختصاص لتوجيه طاقاتهم نحو هذا الجانب من الفقه كما أن الفجوة بين القانون الجنائي والفقه الجنائي جديرة بأن تتقلص بمثل هذه اللقاءات أو ثمرات الباحثين المتخصصين.